صلاح زينل

هل ستنجب الحكومة القادمة وزارات تسمى بإنجازاتها؟

ابو حيدر المولى

من المؤكد أن من أسباب نجاح الحكومة، أية حكومة، هو التفاهم التام بين أعضائها وخاصة بين رئاسة الوزراء والوزراء الذين تتشكل منهم، وفي حالة وأوضاع مثل الحالة العراقية يدخل العامل التوافقي بين الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية سببا مهما في نجاح حكومة المرحلة المقبلة وهي أول مرحلة دستورية دائمية تمتد لأربع سنوات. وسوف يكون نجاح هذه المهمة باهرا إذا تم تشكيل هذه الوزارة دون ضغوطات وتدخلات جانبية أو خارجية، بحيث يتم اختيار الوزراء وفق معايير الكفاءة والنزاهة والاخلاص والاختصاص بغض النظر عن كل المسميات الأثنية والاتجاهات الفكرية والعقائدية.

غير أن الذي يجري في عملية تشكيل الحكومة المقبلة، وبكل أسف، هو إسلوب مختلف تماما.. إسلوب أملته ظروف قاهرة كان في مقدمتها حداثة التجربة الديمقراطية في تاريخ العراق المعاصر والمنطقة عموما. وهول مفاجأة سقوط السلطة الجائرة بعد تسلط تصفي لأكثر من خمسة وثلاثين عاما، وصعوبة تقبل المعادلة الجديدة من قبل بعض الأطراف وكذلك قناعة بعض الحركات السياسية بأن المشاركة في العملية الدستورية الجديدة لا تتم إلا من خلال منصب وزاري بعينه أو عدد من الوزارات حصرا. وكأن معايير المساهمة في عملية بناء العراق الجديد محصورة في التشكيلة الوزارية بحيث إضطر الفرقاء السياسيون الى "اختراع" حقائب وزارية جديدة إرضاءا لهذا الطرف أو ذاك -حتى وإن كانت هذه الحقائب فارغة وخالية الوفاض وفي أغلب الظن سيتجاوز عدد الوزارات الثلاثين وزارة.

لا شك أن القادة السياسيين في جميع

من العجز أن نحصر الوطنية في حقيبة وزارية، ومن الظلم أن نحددها بمنصب زائل أو نضعها تحت عنوان آفل

حركاتنا الوطنية يعلمون علم اليقين أن الممارسة السياسية، وخاصة في إدارة الدولة، تنحى منحيين، فتتجسد في شقها الأول بالحكومة "رئاسة الوزراء والجمهورية والوزراء"، وتبرز في شقها الثاني والأهم بالمعارضة و "البرلمان". على أن العملية السياسية لها فضاءاتها المترامية وهي أبعد من أن تحجم في مجلس وزراء وقبة برلمان فكل منظمات المجتمع المدني.. وكل مواطن من موقعه.. وجميع العراقيين معنيون ومساهمون فاعلون في العملية السياسية بعدما قبرت والى الأبد سياسة الاستبداد التي حصرت العملية السياسية في عائلة حاكمة ودكتاتور متعسف يفكر نيابة عن شعب بأسره، ويقرر بمعزل عن إرادة هذا الشعب.

فإذا كانت العملية السياسية الجديدة، بإتفاق جميع الأطراف، عبارة عن جهود ومساعي جميع الفرقاء وعصارة أفكار القادة السياسيين وثمرة كفاحهم ومعاناتهم، فمن العجز أن نحصرها في حقيبة وزارية ومن الظلم أن نحددها بمنصب زائل، أو نضعها تحت عنوان آفل. فهذا يعني ارتداد اختياري ورجعة خائبة للمنطق الاستبدادي "أنا القانون.. وأنا الدولة"، "وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا"!.

صحيح أن ثقافة الديمقراطية ما تزال فتية في عالمنا العربي ومحيطنا الإقليمي، وإن مخلفات وتراكمات الحقب الاستبدادية تحتاج لبعض الوقت كي تختفي تماما وتزول لتحل محلها ثقافة الرأي والرأي الآخر، لكن هذه الحقيقة لا تنطبق على حركاتنا السياسية ولا تشمل قادتها أو بعض قادتها، على الأقل، كونهم تبنوا مقارعة الظلم والاستبداد والدكتاتورية منذ سنين واتخذوا من النهج الديمقراطي عقيدة ومبدأ . وبالتالي فإن طروحاتهم النظرية ونضالهم الميداني سيشكلان عوامل إدانة ومآخذ معيبة إن تمسكوا بمكاسب فئوية، أو تشبثوا بمصالح ضيقة من شأنها عرقلة مسار العملية الديمقراطية أو وضع العراقيل في طريقها.

ربما يقول قائل أن القواعد الجماهيرية تلح على قياداتها السياسية بضرورة الحصول على مكاسب ملموسة بعدما شاركت بشكل فاعل في إسقاط السلطة الدكتاتورية وبعدما قدمت ما قدمته من تضحيات جساما في هذا الطريق الدامي، وما تبع عملية التغيير من اضطراب وخراب ودمار دفعت ثمنها نفس تلك الجماهير وتحددت كل التهديدات والمخاطر مسجلة أعلى مشاركة انتخابية في تاريخ الانتخابات المعاصرة في كرنفالين انتخابيين واستفتاء دستوري لم تشهد لها المنطقة مثيلا وعليه فهي تطالب محقة وبكامل المشروعية بتحقيق تطلعاتها التي اودعتها في تلك القيادات وساندتها دعما لمواقفها واسنادا لنضالها. وعليه فإن جميع القيادات السياسية ملزمة بتلبية مطالبه قواعدها المشروعة. والى حد ما فإن هذا الأمر وارد ويمثل واقعا معاشا على كافة الصعد، ويشكل هاجسا مؤرقا عند أغلب القادة السياسيين، والى فترة ما سيظل هذا الافتراض قائما، فلا تجد الحركات السياسية مناصا من المطالبة بالمنصب الفلاني والوزارة الفلانية كاستحقاق انتخابي وتحقيقه يمثل انجازا يرضي طموح قواعدها. لا شك أن هذا الافتراض من المسلمات البديهية عند كل الشعوب التي تتحول من الدكتاتورية الى الديمقراطية يزول بمرور الزمن ويصبح عارضا عابرا بعدما تترسخ ثقافة الديمقراطية في النفوس. وتصبح الحكومة خلية واحدة، واضعة مصلحة العراق فوق كل اعتبار، وخدمة شعبها غاية تهون عندها المصاعب، والمنافع الشخصية الضيقة عندها ستتداخل المحاصصات ببعضها، وتسمى الوزارات بانجازاتها بعدما يطوي النسيان مسميات ومصطلحات التجزئة والتفرقة والشقاق.

يبقى الأمر الأهم والأخطر ألا وهو مسألة اختيار التشكيلة الوزارية، والتي ما أن تخرج من مطب حتى تعلق بمضيق. وما أن تجتاز عقبة، حتى تتعثر بحاجز، بينما كان من الأصح والأليق أن يخلى بين رئيس الوزراء، المكلف باجماع وتوافق فرقاء العملية السياسية، وبين الشخصيات التي سيقع عليها اختياره، وبعد منحهم الفرصة الكافية يتم تقويم أدائهم وفقها

إن جميع العراقيين معنيون ومساهمون فاعلون في العملية السياسية بعدما قبرت والى الأبد سياسة التسلط والاستبداد

وأمام الشعب ويكون عرضة لمساءلة البرلمان. لكن الذي حصل أن رئيس الوزراء كربان سفينة فرض عليه طاقم معين، لكل فرد منهم ميوله ومواصفاته ووجهته.. ومسؤوله. فمما لا يقبل الشك والجدل أن كلا منهم سيتكئ على الجهة التي رشحته ويتعكز عليها بل سيهدد بدعمها واسنادها في حالة تنبيهه، مجرد تنبيه، على خلل أو تلكؤ في أدائه وبطبيعة الحال أن كلا منهم، مرة أخرى.. ومرات، سيسعى جاهدا لسحب "النار الى قرصه". ولذر الرماد في العيون فإنه سيلقي ببعض الفتات للآخرين.. وسيخصص ما فاض من وقت مساعديه لانجاز اليسير والعادي الروتيني من الامور.

ووزارة بهذا التوصيف سيقدر لها الفشل، لا سمح الله، وعندها ستتعالى الأصوات وتلقى باللائمة على رئيس الوزراء بعد أن تبرئ كل جهة ساحة وزيرها أو وزرائها الذين رشحتهم.

وفي الوقت الذي ندعو فيه، من الأعماق.. مخلصين، أن يسدد الله خطى المخلصين في هذه الوزارة لما فيه خدمة وطنهم وشعبهم، نتمنى أن تعد خطوة تشكيل الوزارة الدائمة تجربة رائدة تمهد لقيام حكومات مجردة من كل الحسابات، وبعيدة عن كل المحاصصات وخارج الحدود الطائفية والعرقية ومسميات التجزئة، ملتزمة أمام الله وأمام العراقيين بالسير وفق معايير العدل والحق لتحقيق ما عجزت عنه الحكومات الانتقالية والدساتير المؤقتة من بسط الأمن والاستقرار، وتوفير العيش الكريم.

علها تسهم في غسل أدران الحقب السود وتزيح عن صدر هذا الشعب الصابر ركام قهر واستعباد التسلط الدكتاتوري الغاشم، وتشيع روح التفاؤل في نفوس تتطلع لمستقبل تسوده الأجواء الديمقراطية وروح الأخاء والتوحد.

مهلا سيدنا.. أنا كلداني المذهب فقط ولست خائنا

جميل روفائيل

من دون مقدمات، سأدخل الموضوع مباشرة، وأتحدث بصراحة ووضوح، ومن حقي أن أدافع عن قناعاتي الشخصية بقدر دفاعي عن معتقداتي الدينية والمذهبية، ما دامت قناعاتي الشخصية لا تتعارض مع إيماني المسيحي الراسخ وإنتمائي إلى المذهب الكاثوليكي الكلداني والتزامي بتوجيهات قادة الكنيسة الكلدانية ضمن إطار دياثتي المسيحية ودستورها الإنجيل المقدس الهادي منذ كتب الرسول "متى" أول أقسامه باللغة الآرامية بحدود عام ٤١ للميلاد.

يملك نقيضه فسأكون شاكرا له لو أوضح ذلك منشورا، إن سيدنا المسيح وإنجيله ورسائل رسله وتعاليمهم منعت على الذين كرسوا حياتهم للمهمات الدينية أي إستغلال لمكانتهم في القضايا الدنيوية "أي كما أفهم شخصيا الشؤون القومية والإجتماعية والممارسات اليومية الخاصة وصراعاتها التي لا علاقة لها بالدين المسيحي، وأمور الحكم.. أي بالمفهوم الراهن السياسة".

وهذا يعني أن من حقنا نحن الرعية "للدين المسيحي من كل المذاهب وأسمائها" أن ننبه زعماءنا الدينيين إذا حادوا- سهوا أو تعمدا- عن هذا السبيل، أسوة بما لهم من حق في تنبيهنا نحن الرعية إذا حدنا عن السبيل الديني الذي رسمه لنا إنجيلنا ورسل سيدنا المسيح.. ولكن من دون أن نتهم زعماءنا الدينيين بالخيانة، وأيضا من دون أن يوصمنا زعماؤنا الدينيون بالخيانة.. فلا وجود لتعبير الخيانة - بحسب علمي، ومن له إعتراض فليتفضل ويوضح - في دستور ديننا المسيحي المتمثل في إنجيلنا ورسائل الرسل.. علما أن الخيانة "التي تعني: الإخلال بالأمانة، ونقض العهد وترك الوفاء به، الغدر" هي أشد قسوة من التحريم "الذي يعني: الممنوع والمحظور بحسب الشريعة، المنهى عنه دينيا وأخلاقيا" الذي لا تلجأ إليه الكنيسة إلا في أحوال قسرية وبعد دراسة وتمحيص ومجامع كنسية.. فهل يحق لزعيم ديني أن يصدر قرارا بالخيانة على قسم من رعيته من تلقاء نفسه في أمور "دنيوية" ليست ضمن سلطته. ومن هذا الفهم المتوافر لدي من خلال إيماني المسيحي المتواضع ومطالعاتي التي أرى أنها بمستوى أكثر من التواضع، فإنني أضع فاصلا سميكا بين الإنتماء الديني "بكافة أشكاله ومسمياته المذهبية وغيرها" الذي ينبغي أن يكون دستوره الإنجيل ورسائل الرسل مضافا إلى ذلك الأسس المذهبية للكنيسة التي أنتمي إليها وهي بالنسبة

أنا أضع فاصلا سميكا بين الإنتماء القومي أو المعتقدات القومية والإجتماعية.. والخصوصيات الذاتية التي لا يحق شرعا لرجال الدين التدخل في مجالها

لي الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية- وهذا بحسب رؤيتي هو إسمها الصائب الذي يقتضي أن يكون رسميا في التسمية المذهبية وبذلك تكون تسمية المنتمين إليها الرسمية الكاثوليك الكلدان أو المسيحيون الكلدان.. "وأضع فاصلا سميكا" وبين الإنتماء القومي أو المعتقدات القومية والإجتماعية والخصوصيات الذاتية التي لا يحق "شرعا" لرجال الدين التدخل في مجالها بأي شكل من الأشكال، لأن هذا التدخل- إن حصل- فسيعني الإحياز إلى جانب فصيل من الرعية ضد فصيل آخر، ما سيجعل الراعي الديني جزءا من الأنقسام الحاصل في الرعية خارج المجال الديني وبذلك سيفقد الراعي الديني مكانته الجامعة الموحدة بين كل التابعين لكنيسته التي هي من خصائص المسؤول الديني وواجبه.. أجل، إن حصل هذا التدخل، فإن الراعي سيصبح على النقيض من إلتزاماته الدينية، ويكون أكثر بكثير تناقضا إذا تجرأ ووصف أحد أفراد رعيته بالخيانة لمعتقداته القومية والإجتماعية وخصوصياته الذاتية التي لا تتناقض مع إلتزاماته الدينية والمذهبية. هذا الكلام وغيره كثير أحاط بفهمي للأمور، وأنا أتابع مساء الأحد "٧/٥" لقاء قناة عشتار مع سيادة مارعمانوئيل الثالث دلي رئيس الكنيسة الكلدانية، وكم تألمت حد أصابتني القشعريرة أن يوصمني "أنا الذي طالما أكدت بأن قوميتي آشورية وسابقى ملتزما ذلك إن لم يتم التوصل إلى إسم قومي موحد يجمع المسميات الكلدانية الآشورية السريانية- مع احترامي للخيارات القومية لغيري من أتباع الكنيسة الكلدانية وغيرهم" في تحصيل حاصل لكلامه بأنني خائن لأنني أتبع كنيسته الكلدانية ولا التزم "القومية الكلدانية".. وقد تأخرت أياما عدة في كتابة هذا الموضوع بانتظار أن تعيد قناة عشتار بث اللقاء لأسجله وأثبت فقرة الخيانة" بنصها الكامل، ولكن لم أشاهد الإعادة، ولا أدري إن كانت تمت وفاتني مشاهدتها أو لم تحصل، وارتأيت كتابة الموضوع إنطلاقا من فهمي للفقرة، ومع هذا إن كان في فهمي لها بعض الإلتباس يمكن لمن سجلها أن ينشرها بنصها الكامل من أجل الفائدة العامة. وبالتأكيد، أن الخيانة لم تقتصر علي، فقد إمتدت إلى عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف من أتباع الكنيسة الكلدانية ومنهم عدد من رجالها الدينيين "بضمنهم ثلاثة أبرشيات لهذه الكنيسة هم أصلا يؤكدون أبا عن جد أنهم آشوريون" الذين يفتخرون بأن قوميتهم آشورية" وأيضا كثيرون من أتباع الكنيسة الكلدانية الذين يلتزمون القوميات الكردية والعربية والتركمانية.. فهل تقبل أنت شخصيا ياسيدنا رئيس الكنيسة الكلدانية أن يكون كل هؤلاء الذين يتبعون كنيستكم وزعامتكم المذهبية المسيحية خونة؟!، وربما أيضا، ليس خافيا عليك، يا سيدنا البطريرك، أن سلفكم الراحل مار روفائيل بيداويد كان يجاهر بأنه "آشوري" وأن بين أساقفة ومطارنة وقساوسة كنيستكم من يعتبر قوميته آشورية، فهل كل هؤلاء خونة؟!. أنا شخصيا من تللسقف، البلدة التي كل سكانها يتبعون الكنيسة الكلدانية، وأعرف جيدا الآراء القومية لسكانها، وأيضا كل البلدات والقرى المحيطة بها التي تتبع الكنيسة الكلدانية، بأن هؤلاء الأتباع للكنيسة الكلدانية موحدون مذهبيا كلدانيا ومنقسمون قوميا بين: كلداني وآشوري وكردي وعربي، فهل لا يوجد بينهم غير "الكلداني القومية" سالكا السبيل القويم بينما الآخرون جميعا خونة؟!.. وهل يا سيادة البطريرك سألتم الذين حضروا قداديسكم وأستقبلوكم وصفقوا لكم في عنكاوا وشقلاوة عن قوميتهم.. ولو سألتم، كنتم ستجدون بوضوح أن بينهم "كلداني القومية" و"آشوري القومية" و"كردي القومية" لكنهم جميعا من أتباع الكنيسة الكلدانية. هذا هو الواقع، أما إذا تصورتم أنهم أستقبلوكم ورحبوا بكم إنطلاقا من عدم "خيانتهم" لقوميتهم الكلدانية فإنكم لن تكونوا على صواب- مع إحترامي وإجلالي لمركزكم الديني وتبعيتي الشخصية له- لأنهم أستقبلوكم وفرحوا بقدومكم وتشرفوا به إنطلاقا من زعامتكم الدينية المسيحية- ولو كنت شخصيا في عنكاوا أو شقلاوة حين قدومكم لكنت

هل يحق لزعيم ديني أن يصدر قرارا بالخيانة على قسم من رعيته من تلقاء نفسه في أمور دنيوية ليست ضمن سلطته؟!

بالتأكيد واحدا من هذا الجمع.. هذه هي الحقيقة التي أراها، ومن له إعتراض عليها فيمكنه إستطلاع آراء أتباع الكنيسة الكلدانية في داخل العراق وخارجه.. لا أريد المزايدة مع أحد، فلكل شخص مكانته وحدوده إنطلاقا من مهماته ووجوده.. لقد كانت لي علاقات وثيقة بحكم عملي الصحافي مع عدد من الذين كانوا برفقتكم في عنكاوا وشقلاوة، خصوصا من كان منهم قريبا من صديقي الحميم المرحوم الأب يوسف حبي، وأنتم شخصيا إلتقيتكم مرات عدة من خلال نشاطات الكنيسة الكلدانية باعتباركم كنتم معاونا بطريركيا.. والتزامي الديني معروف لدى كل من يعرفني من الفريق المرافق لكم.. فلا يمكن أن أكون خائنا بلسانكم من دون أن أرتكب ذنوبا دينية، وإنما بمجرد أنني أعتبر نفسي قوميا بالتسمية التي لم تعد تروق لكم، على رغم أن سلفكم كان يفضلها لنفسه. ودعني، سيدي البطريرك وأنا التابع لكم دينيا، أن أقول، بحسب معلوماتي الموثوقة بأنكم كتبتم في كل الإحصاءات السكانية العراقية التي سجلتم نفسكم فيها وأحتوت على حقل القومية، بأن قوميتكم "عربية" وأيضا توجد وثائق منشورة تدل على تأييدكم إلى حد الإلتزام بالإسم القومي الموحد الكلدوآشوري "الذي إستهزأتم به خلال حديثكم مع قناة عشتار" فهل كنتم شخصيا في ذلك الوقت "خائنا- في سياق متطلبات الموضوع مع الأعتذار لكم" وشعرتم أخيرا بذلك وعدتم إلى الصواب؟. وفي السياق نفسه، وصفتم كل منتم إلى الكنيسة الآشورية "لقد فضلتم إستخدام الآثورية" بأنه إذا لم يلتزم "القومية الآشورية- الآثورية" فهو خائن، ونحن نقرأ في المواقع الإعلامية لشعبنا كتابات العديد من أتباع الكنيسة الكلدانية الذين يشيرون إلى عدم وجود قومية آشورية وأن الآشورية ذابت من الوجود وأن البقاء هو فقط للقومية الكلدانية، فما هو رأيكم بهذه الدعوة من أتباع كنيستكم- وهم قريبون من العديد من أصحاب النفوذ في الكنيسة الكلدانية- بالطلب من ملتزمي القومية الآشورية التحول إلى القومية الكلدانية "أي دعوتهم للخيانة بحسب ما ورد على لسانكم"، وثم ذكرتم الأمر نفسه بالنسبة للسريان، فهل أن سيادة بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس مار زكا الأول عيواص "المعروف لديكم جيدا" الذي صرح بأنه عربي، هو خائن؟!. علما أن صداقة تربطني به منذ كان مطرانا في بغداد ولا تزال تلك الصداقة متواصلة على رغم إنتقاله إلى دمشق، وأنا أحترم آراءه "وإن لست مؤيدا لتدخله في الأمور القومية لأنه من مدينة الموصل حيث أن كل مسيحي عريق فيها أيا كانت تبعيته الكنسية، لا يتكلم السريانية، ولذلك فمن خلال لغته العربية يعتبر نفسه أسوة بعرب الموصل قوميا "ربما يتصور بحسب الشائع أن أصله يعود إلى الغساسنة والمناذرة" متميزا عن عربها بمسيحيته

ومذهب الكنيسة التي يتبعها. وإضافة إلى كل ما تقدم فإن قناة عشتار التي أجرت المقابلة معكم، تقول هي ومديرها العام الأستاذ جورج منصور دائما "الشعب الكلداني الآشوري السرياني" فهي لا تقول الشعوب أو القوميات الكلدانية والآشورية والسريانية، ما يعني أنها تعتبر "الكلدان الآشوريين السريان" شعبا واحدا أي قومية واحدة، ولا تفصل بين "الكلدان الآشوريين السريان" بالواوات "الواويات" ولا بتسميات الشعوب والقوميات.. فهل أن نهج هذه القناة خائن قياسا لما ورد في حديثكم؟. برأيي، أن هذه الأسئلة كلها مشروعة وتستحق الإيضاح من قبلكم، إذ بكل تأكيد أن الكثيرين من أتباعكم الدينيين وغيرهم يشاركونني فيها وينتظرون جوابا.. فلعل أنا وهم قد فهمنا ما صدر عنكم في غير قصدكم، أو حدث لدينا إلتباس أو لديكم رأي لم ندركه، ما يتطلب التوضيح الواضح من أجل جلاء الحقيقة التي هي في تصوركم وقصدكم. وأزيد، سيدي مار عمانوئيل الثالث دلي، فأنا من تللسقف، وكما ذكرت البلدة التي يتبع كل سكانها منذ نحو مئتي سنة الكنيسة الكلدانية "الكاثوليكية" وأنا مؤمن بهذه التبعية سيرا على خطى المرحومين: عمي القس كوركيس والشماس يونان "عمي" والشماس روفائيل "والدي" والشماس جبو "جدي لوالدي" وشقيقه القس أيليا ووالد جدتي لوسي "لوالدي" القس بولص ووالد جدتي تريزة "لوالدتي" القس حنا.. فكلهم كانوا أتباع الكنيسة الكلدانية "الكاثوليكية" ولكن أجدادهم كانوا من أتباع الكنيسة الشرقية "النسطورية" وآنذ في تللسقف لم يكن للكنيسة الكلدانية من وجود، والأمر نفسه بالنسبة لبلدتكم تلكيف وأبائكم وأجدادكم، وكذلك لسكان البلدات والقرى الأخرى باطنايا وباقوفا والقوش.. الخ، فهل أجدادنا جميعا كانوا خونة لأنهم لم يكونوا يلتزمون "القومية الكلدانية" أم نعذرهم لأن الكنيسة الكلدانية "التي برأيي أوجدت التسمية القومية الكلدانية" لم تكن موجودة في زمانهم؟!. وأؤكد، بأنني قد أكون غير صائب في إستنتاجاتي من حديثكم، سيدي مار عمانوئيل الثالث دلي، إلى قناة عشتار، ولذا رجائي أن توضحوا قصدكم بنشره في مواقعنا الإعلامية، وفي ذلك تسدون معروفا في جعل الكثيرين من رعية كنيستكم الكلدانية وغيرهم يدركون أين يكمن الصواب والحقيقة لما تفضلتم به وأردتم إبلاغه لرعيتكم وغيرها.